

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للباحث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي. وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن رأي أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة. إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما

أكثرها، والتي تفرغ نفسها على صاحب القرار والمتقف وقادة الرأي والمواطن من أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة. آمليين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية. سياسية تعنى بهوم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

الدولة القطرية وتدايعيات «الربيع العربي»

(ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي الدورة 26 المنعقدة في بيروت في 2-3 حزيران 2015)

د. ساسين عساف

تحركات شبابية وشعبية بلاقيادة موحدة ولابرنامج ولاخطة استراتيجية ولا إيديولوجيا ثورية أو انقلابية، مكتفية بإطلاق بعض الشعارات المتبدلة وعسكرة التحرك بالإرادة المسعفة أو بالوقوع في فخ الاستدراج، قادت بعض المجتمعات العربية إلى الفوضى ودولها إلى الفشل في ضبط الساحات وأظهرت ضعف مؤسسات المجتمع المدني لا بل تلاشيها كما ضعف وهشاشة مؤسسات الدولة بما فيها، في بعض الدول، المؤسسة العسكرية والأمنية (حال اليمن وليبيا) التي هي المؤسسة الأقوى، لا بل عليها قامت واستمرت لعقود الدولة القطرية.

طاقة الشباب العربي الثوري الديمقراطي بذنتها حركات الإسلام السياسي كما الجهادي وأطبقت عليها مجاميع مصلحة ووصولية كانت جزءاً من الأنظمة الحاكمة واحتوتها مؤسسة الجيش بشعار حماية الثورة.

من «أخوتة» الحراك الشعبي إلى «أخوتة الدولة» في مصر هو المسار الذي سلكه الإخوان المسلمون معتمدين نهج الإقصاء والتفرد في قيادة الدولة والمجتمع، ما كان أن يذهب بمصر إلى حروب أهلية لو لم تقع أحداث 30 يونيو بعنوان الثورة المضادة التي قادتها الجماهير ووضعتها أمانة بيد الجيش المصري. فمصر، والحالة هذه، فضلاً عن إعلان قيام ما يسمى بـولاية سيناء» الموالية لـ«داعش» والأعمال الإرهابية التي تقوم بها بعض الحركات الإسلامية في الداخل المصري ما زالت الدولة قوية وقادرة على حماية الثورة.

من حركة احتجاج سلمية في سورية إلى تكوين ائتلاف معارض في الخارج لا إسناد شعبياً لبعض أطرافه ومنه إلى «داعش» و«النصرة» وسائر التنظيمات الإسلامية المسلحة فضلاً عن تدفق المسلحين الأجانب هو المسار الذي فقدت فيه الحركة الاحتجاجية السورية فاعليتها باستثناء ما يعرف بمعارضة الداخل المؤتمنة والعاملة للحل السلمي والرافضة منذ البداية لاستخدام السلاح والمناهضة للتدخل الأجنبي والمقنعة بعاملين اثنين: استعصاء إسقاط النظام وعدم قدرة النظام على تحقيق انتصار عسكري حاسم في المدى المنظور فتكتفي بالتجاوب مع المبادرات المطروحة للحل السلمي والتي حتى الساعة لم تؤثر فعلياً إلى إمكان استعادة وحدة الأرض والمجتمع. فسورية، والحالة هذه، فضلاً عن «ملوحات» الأكراد في الشمال السوري ما زالت مهذبة بوحدة الأرض والشعب والدولة.

أما اليمن فوضعه يبدو أشد سوءاً مما كان عليه قبل اشتداد قوة الحوثيين وتحالفهم مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح وسيطرتهم على العاصمة صنعاء وفرضهم لواقع جيوسياسي جديد. ويقالعه واقع آخر تسيطر عليه «القاعدة» وواقع آخر في الجنوب أوجده عبد ربه منصور هادي بعد لجوئه إليه ومغادرته إلى الرياض، فاليمن، والحالة هذه، فضلاً عن الحراك الجنوبي الذي ما زالت بعض قواه السياسية تطالب بالانفصال وبعضها الآخر يعترف لعبد ربه منصور هادي بشرعية رئاسته على كل اليمن، فضلاً عن المشروع الفيدرالي الذي كانت قد توافقت عليه معظم القوى السياسية اليمنية والقاضي بتقسيم اليمن إلى ستّ فدراليات، زد إلى ذلك الحرب التي يشنها عليه تحالف عربي واسع بقيادة المملكة العربية السعودية، ما زال أخذاً دربه إلى التفتك والانهيار.

ليبيا كما يبدو من ظاه الحال وباطنه يفضل حروبها المرعبة خصوصاً القبيلة و«الداعشية» منها وعدم قدرة شعبها على إقامة سلطة فيها التوافقية ومستقرة فضلاً عن التدخل الأطلسي المكشوف وطماع دوله بالثروات باتت مصنفة كاصومال في عداد الدول الفاشلة.

أما العراق ومنذ الاحتلال الأميركي وقانون بريرم وسياسة الحكومات المتتالية فقد نشأت فيه مقاومة عراقية كان لها إسهام قوي في طرد الاحتلال وفي رفض نتائجها وقوانينه ورفض ما سُمي بالعملية السياسية برمتها. جاءت ممارسات الإقصاء والأعدالة بين المناطق والمكونات العراقية وتدخلات الجوارين الإيراني والسعودي لتسهل إلى عوامل خارجية أخرى في خلق «داعش» التي باتت القوة الأساسية المسيطرة على مساحات واسعة من أراضي العراق والمزيلة للحدود امتداداً في اتجاه سورية فضلاً عن تمددها السريع صوب الحدود الأردنية والسعودية والتي تعدّ أن ينظر من يهدد أمنها وأمنها وحدة العراق وسورية. فكيف للعراق أن يستعيد وحدة أرضه وشعبه ما دام وضعه كما هو باد على يد «داعش» فضلاً عما هو عليه وضع كردستان العراق وواقع التذلات الخارجية الإقليمية والدولية؟!

لبنان بدوره ليس بعيداً من هذا السيناريو التفتكي. فيلاد الشام مقبلة وفق تدرج الأوضاع في العراق وسورية وفلسطين المحتلة على وضع جيوسياسي جديد: إما أن ينتصر محور المقاومة وفي ذلك ترتيب جيوسياسي وحدوي مختلف عما هو قائم. وإما أن ينتصر المحور الأميركي-الصهفوني وفي ذلك ترتيب جيوسياسي تفتكي وتفتيتي مختلف عن الاثنين معاً. وفي الحالتين يبدو أن دول ساكس-بيكو ذاهبة إلى ترسيمات وخرائط جيوسياسية جديدة.

هذا هو الواقع الجيوسياسي في بعض الدول العربية الناتج عن تدايعيات «الربيع العربي» ما يشرع الكلام على مخاطر تفكك الدولة القطرية وتدايعياتها على مشروع الوحدة العربية.

ما بعد «الدولة الإسلامية

في العراق والشام»

بعيداً من نظرية المؤامرة في إيجاد داعش وإظهارها بهذه القوة للقيام بوظائف إقليمية متعددة، وبعيداً من سرية الأسباب التي كانت في أساس قيام هذه «الدولة» ومقاربتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجهادية، ومن منظور آخر، طبيعة البحث تقتضي مسألة أخرى:

تنظيم القاعدة لم يطلق عمله في العراق كما أذعت زوراً الإدارة

4
4



ابو مصعب الزرقاوي



نوري المالكي



عبد ربه منصور هادي



بول بريبير



كوباني تحترق

دول الخليج العربي ودولتي الجوار تركيا وإيران فضلاً عن دولة الكيان الصهيوني.

تمدد الدولة الإسلامية داخل العراق وسورية، فضلاً عن وجوده في مناطق من ليبيا والجزائر وتونس ومصر واليمن، يجعل مستقبل الدولة القطرية موضع تساؤل. فتدايعيات هذين التمدد والوجود السياسية والدينية ستعزّذ الحيز الجغرافي لكل من هذه الأقطار إلى مساحة الوطن العربي كله، بكل تأكيد، وربما إلى دول الجوار الآسيوي والأفريقي والأوروبي.

لقد أحدثت الدولة الإسلامية بركاناً سياسياً ودينياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لن يبدأ ما لم تنفذ المخططات الأميركية في إشعال حروب ثابتة ومتنقلة هدفها تفكيك الدولة القطرية وإنهاء التفكير بمشروع الوحدة العربية.

مآل الدولة القطرية:

من النموذج الوحدوي الاستبدادي

إلى الفيدرالي التقسيمي

نظام الحكم الوحدوي الاستبدادي في معظم الدول العربية يبقى واحداً ولو تعددت تسمياته. وظيفته ضبط مكونات المجتمع وإدامة السلطة بيد الحاكم. يحافظ على وحدة الكيان القطري ويسلب من المواطنين، أفراداً وجماعات، حرياتهم الأساسية ولكن الكيان مهما اشتدت قبضة الاستبداد يبقى مفتوحاً على التفتي. نظام الحكم الفيدرالي التقسيمي وظيفته توزيع السلطات المركزية والمحلية محاصصة على مكونات المجتمع وإدامة السلطة رهن التجاذبات والتقاطعات المصلحية ويفتح على تعميق التناقضات حتى حدود الانفصال. يحافظ على حرية المكونات ولكنه يعرّط بوحدة الكيان القطري.

في المشهد السياسي الراهن يبدو أن الدول العربية التي تحتاحها نار الفتن والحروب الداخلية ذاهبة إلى نظام الحكم الفيدرالي التقسيمي (العراق، ليبيا، اليمن، سورية، لبنان..).

بين هذين النموذجين يسجل غياب النموذج الديمقراطي ضامن وحدة المجتمع والدولة وحريات المواطنين.

معظم مجتمعات الدولة القطرية تصنف بالتعددية التي كان من الطبيعي عبر التدرج التاريخي والوعي المصلحي أن تعتبر عن نفسها بانظمة ديمقراطية وأن تكسر أطواق انتمائها الفرعية لتأخذ المواطنة هوية أصلية واحدة ولكن أنظمة الاستبداد القوي بمسبمياته كافة أدخل المجتمعات في حروب «الهويات القاتلة».

هذه الحروب القاتلة فعلاً ليس فقط لبناؤها ومجتمعاتها ودولها القطرية فقط بل لأي إمكان مفتوح لإنجاح مشروع الوحدة العربية المتطلع إلى بناء الدولة الوطنية بشروطها التامة عبوراً منها إلى الدولة القومية بدستورها الاتحادي. (الولايات المتحدة العربية أو الاتحاد العربي).

الجيش العراقي السابق. هذه المكونات عملت تحت عنوان: «تنظيم الدولة» وتمكّنت خلال أيام من احتلال ما يقارب الستين بالمئة من مساحة العراق وبدأت تشكل خطراً حقيقياً على بغداد وإقليم كردستان العراق. بعد تمده في العراق وفي مناطق سورية كانت خارج سيطرة الجيش العربي السوري تمكن تنظيم الدولة الإسلامية من إزالة الحدود بين العراق وسورية وأحداث خروقات واسعة في الداخل حيث وجد له بيئات جاضئة. وفي سياق الحرب على سورية وفيها على التنظيم دعماً واضحاً من تركيا.

ضربات التحالف حدثت من توسع التنظيم لا بل ساعدت في انتزاع مناطق منه في العراق وساعدت الأكراد في طرده من كوباني وحصر امتداده وحربها معه يبدو أنها سمّدت لسنوات ما يعني أن الدولة السورية والدولة العراقية ذاهبتان إلى مزيد من التفكك ما لم يستطع الجيشان السوري والعراقي من تحقيق انتصارات حاسمة على المدى المنظور.

الأكراد حسموا مصير كركوك من جانب واحد وحدوا الأراضي الكردية وعلفوا البيشمركة جيشاً للدفاع عن سيادتهم عليها. الأزيديون بعد تحرير جبال سنجار لم يتأخروا في إعلانها منطقة آزديية.

السميحيون وأقليات أخرى هجروا إلى دول مجاورة وبعيدة. هذا في العراق أما في سورية فالأكراد استعدوا كوباني وقاتلوا على جهات الحسكة.

دخل العراق منذ احتلاله في عام 2003 مرحلة الانفجار بين مكوناته فقدت هويته الوطنية وتنازحته الهويات الطائفية والإثنية مفتوحة على المجهول:

المحلية والمحلية محاصصة على مكونات المجتمع وإدامة السلطة رهن التجاذبات والتقاطعات المصلحية ويفتح على تعميق التناقضات حتى حدود الانفصال. يحافظ على حرية المكونات ولكنه يعرّط بوحدة الكيان القطري.

في المشهد السياسي الراهن يبدو أن الدول العربية التي تحتاحها نار الفتن والحروب الداخلية ذاهبة إلى نظام الحكم الفيدرالي التقسيمي (العراق، ليبيا، اليمن، سورية، لبنان..).

بين هذين النموذجين يسجل غياب النموذج الديمقراطي ضامن وحدة المجتمع والدولة وحريات المواطنين.

معظم مجتمعات الدولة القطرية تصنف بالتعددية التي كان من الطبيعي عبر التدرج التاريخي والوعي المصلحي أن تعتبر عن نفسها بانظمة ديمقراطية وأن تكسر أطواق انتمائها الفرعية لتأخذ المواطنة هوية أصلية واحدة ولكن أنظمة الاستبداد القوي بمسبمياته كافة أدخل المجتمعات في حروب «الهويات القاتلة».

هذه الحروب القاتلة فعلاً ليس فقط لبناؤها ومجتمعاتها ودولها القطرية فقط بل لأي إمكان مفتوح لإنجاح مشروع الوحدة العربية المتطلع إلى بناء الدولة الوطنية بشروطها التامة عبوراً منها إلى الدولة القومية بدستورها الاتحادي. (الولايات المتحدة العربية أو الاتحاد العربي).



الجيش العراقي



الجيش السوري